إسرائيل تصادق على حرمان الأسرى «الأمنيين» من تقصير فترة اعتقالهم

جرافات الاحتلال تهدم بناية سكنية شمال القدس

الكنيست الإسرائيلي

عضو الكنيست المتطرف يهودا غليك

الشاباك الإسرائيلي يُحذر من انفجار الوضع في الضفة الغربية

عضو الكنيست يهودا غليك يقود اقتحامات جديدة للمسجد الأقصى

الأراضي المحتلة – «وكالات» : هدمت جرافات الاحتلال الإسرائيلي، صباح أمس الأربعاء، بناية سكنية مكونة من ثلاثة طوابق، في ضاحية رأس شحادة قرب مخيم شعفاط للاجئين الفلسطينيين، شمال مدينة القدس المحتلة.

وأفاد شهود عيان، أن قوات كبيرة من الوحدات الخاصة في جيش وشرطة الاحتلال الإسرائيلي، داهموا الحي الواقع بجوار جدار الفصل العنصري، وأغلقوا المنطقة منطلقة عسكرية قبل أن تشرع جرافات الاحتلال بتسوية المنزل بالأرض.

وقالت مصادر محلية في البلدة، أن البناية السكنية تعود لعائلة السعيري، وأن قوات الاحتلال هدمتها نتيجة لقربها من الحاجز العسكري وجدار الفصل.

من جهة أخرى صادق الكنيست الإسرائيلي بالقراءتين الثانية والثالثة، على قانون تبكير موعد الإفراج عن المساجين، بهدف خفض الاكتظاظ في السجون بعد قرار المحكمة العليا.

لكن القانون الذي صوتت عليه يستثني الأسرى «الأمنيين» الذين «أدينوا» في المحاكم العسكرية في الضفة الغربية المحتلة أو بمخالفات أمنية، بحسب وكالة «معا».

وسيتم بموجب التعديل القانوني تقليص عدة أشهر من فترة اعتقال جميع السجناء الذين يقضون عقوبات بالسجن تصل لمدة 4 سنوات.

ومن المتوقع أن يدخل القانون، الذي صودق عليه بأغلبية 53 صوتا مقابل 9، حيز التنفيذ في 20 ديسمبر، ويؤدي فورا إلى الإفراج عن أكثر من 700 سجين جنائي، لكنه يستثني الأسرى «الأمنيين».

وصيغت النسخة الجديدة من هذا القانون بعد ما نشرته صحيفة «هآرتس»، في حينه، بأنه سيتم إطلاق سراح 300 سجين فلسطيني قبل بضعة أشهر من تاريخ إطلاق سراحهم المقرر، كجزء من عملية الإفراج.

ويعني استثناء الأسرى الأمنيين من الإفراج المبكر، بقاء الاكتظاظ على حاله في الأجنحة الأمنية، بل ربما يزداد سوءا، حيث تلغي الصيغة الجديدة أيضا، إمكانية حصولهم على الإفراج الإداري قبل بضعة أسابيع من انتهاء محكوميتهم، مثل جميع السجناء.

وقال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد اردان، «أنا فخور أنه على الرغم من أن الموقف المبدئي لوزارة القضاء هو أنه من المستحيل التمييز بين الإرهابيين والسجناء الجنائيين الذين يعودون إلى المجتمع الإسرائيلي، إلا أن موقفي الراسخ أدى في النهاية إلى اعتراف الكنيست بهذا المبدأ الهام».

وقال عضو الكنيست عيساوي فريج (ميرتس) لأعضاء الكنيست، «بعد 23 عاما من اغتيال رابين، كل فتاة عربية تكتب شيئا على قميص السجناء، مثل «أنا فخور بك تزعجكم أكثر بكثير من يقتال عمير، أو أي قاتل يهودي آخر، هذه هي الرغبة في الانتقام من كل عربي أينما كان، المغتصبون والقتلة اليهود ليسوا أفضل من المدونين العرب أو رماة الحجارة، السجين هو سجين، هذا ليس رادعا، إنه انتقام وهذا القانون أيضا هو انتقام. إنه اضطهاد عنصري ولذلك لا مكان له».

وقال عضو الكنيست دوف حنين من القائمة المشتركة، في الجلسة، إنه «لا يجوز وقف حقوق الإنسان والحق في المساواة عند مدخل السجن، قبل لحظة من موافقتنا على قانون مهم من شأنه أن يطبق الحق في الحصول على الحد الأدنى من شروط المعيشة للسجناء. عكست الحكومة القرار وقررت استثناء بضع مئات من السجناء (الأمنيين)، وبالتالي فإنها تخلق هرمية بين السجناء وتضمن الحقوق للقسم منهم فقط. هذا تمييز قاس وغير مبرر».

من جانب آخر وصف رئيس جهاز الأمن الإسرائيلي العام الشاباك، نداف أرغمان، اليوم الثلاثاء، في مستهل إيجاز أمني أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، الوضع الأمني في الساحة الفلسطينية بغير المستقر بالمرة، مشيرا إلى أن الوضع في الضفة الغربية مُعقد للغاية وليس هادئا كما يبدو على السطح.

وقال رئيس الشاباك: «حركة حماس تبذل جهدا كبيرا لتنفيذ هجمات في الضفة الغربية بتوجيهات من غزة، وتركيا، ولبنان. أحبطنا في العام الماضي نحو 480 عملية، وأوقفنا أكثر من 500 منفذ عملية فردي. هذه أرقام كبيرة جدا تدل على ما يحدث تحت السطح» وفق ما ذكر موقع «المرصد» الإسرائيلي الثلاثاء.

وعن الوضع في غزة، قال رئيس الشاباك: «نحن معلقون بين احتمال خوض معركة من جهة، وبين محاولة لتدعيم الوضع الإنساني لسكان القطاع».

وأضاف «حركة حماس ليست معنية بمعركة عسكرية ضد إسرائيل، لكنها مصرة على استمرار مسيرات العودة وهنا يكمن احتمال انجرار الأحداث نحو معركة».

وتابع أن «توطيد العلاقة بين المحور الشيعي في المنطقة وحماس، ربما يحسن القدرات العسكرية للحركة».

من ناحية أخرى قاد الحاخام المتطرف عضو الكنيست عن حزب الليكود اليميني، يهودا غليك، أمس الأربعاء، اقتحامات جديدة للمسجد الأقصى من باب المغاربة، على رأس مجموعة من المستوطنين، برفقة حراسة مشددة من قوات الاحتلال الخاصة.

وكانت مجموعات من المستوطنين قد جدّدت اقتحاماتها الاستفزازية للأقصى، ونفذت جولات مشبوهة في باحاته، حتى خروجها منه، من جهة باب السلسلة.

المحكمة العسكرية بالقاهرة : الإعدام لعشماوي لتحريضه على الأقباط واستباحة دمائهم

الإرهابي المصري هشام عشماوي بعد اعتقاله في ليبيا

القاهرة – «وكالات» : أودعت المحكمة العسكرية للجنايات، حيثيات حكمها في القضية المعروفة باسم «أنصار بيت المقدس 3»، والتي قضت فيها بإعدام 11 متهما، بينهم الضابط المفصول من القوات المسلحة هشام عشماوي، ومعاقبة 9 متهمين حضوريا بالأشغال الشاقة المؤبدة، لاتهامهم في عشرات وقائع القتل والشروع فيه، وتفجير وتخريب عدد من الممتلكات العامة والخاصة، من بينها القنصلية الإيطالية بالقاهرة.

وقالت المحكمة في حيثيات حكمها، بدأت بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة في الظهور بعد سقوط تنظيم الإخوان الإرهابي في يونيو 2013، والمنبثقة عنه والموالية له، مثل جماعة «أنصار بيت المقدس» التي أعلنت مبايعتها لتنظيم «داعش»، ونصبت نفسها وصيا على الأمة الإسلامية لشق نسيجها، بنشر أفكارهم الهدامة الداعية إلى تكفير كل من ليس مع منهجهم.

وأوضحت المحكمة أن المتهمين هشام عشماوي، المكنى بـ«أبوهند»، وشادي المنيعي، وسلمى سلامة، وصبري خليل النخلاوي، وعماد الدين أحمد، ومحمد أحمد نصر، وأيمن أنور، وكمال علام، وفايز عيد أبوزينة، تولوا قيادة إحدى المستويات العليا في الهيكل التنظيمي وقيادة جماعة أسست على خلاف أحكام القانون، الغرض منها الدعوة إلى أحكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة أعمالها، والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين، والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، بأعمال من شأنها إحداث الضرر وتغيير في نظام المجتمع، بتسيير أعمال الجماعة الإرهابية «أنصار بيت المقدس».

وأضافت: أن «عشماوي» تولى بمعاونة المتهمين من الأول حتى الرابع، تأسيس وإدارة خلايا «بيت المقدس» خارج نطاق سيناء، تدعو لتكفير الحاكم وشرعية الخروج عليه وتغيير نظام الحكم بالقوة، والاعتداء على القضاة وأفراد القوات المسلحة والشرطة ومنشآتهما، واستباحة دماء المسيحيين واستحلال أموالهم، وممتلكاتهم، ودور عباداتهم، واستهداف المنشآت العامة والأجنبية، للإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، مشيرة إلى أن «المنيعي» تولى بمعاونة المتهمين كمال الغول، وفايز أبوزينة، تأسيس وإدارة خلايا بنطاق سيناء.

وأشار الحكم إلى مختلف القضايا التي تورط فيها التنظيم ودور المتهمين فيها، وخططهم لتحقيق المشروع الإرهابي.

ويذكر أن الحكم الذي صدر في 27 ديسمبر2017، قضى بإعدام المتهم هيثم رمضان على أحمد، بالإعدام شنقا حضوريًا، وبالإعدام غيابيا لهشام عشماوي، الذي قبض عليه في ليبيا، وشادي المنيعي، وسلمى سلامة، وصبري خليل النخلاوي، ومحمد أحمد علي، وأيمن أنور إبراهيم، وكمال علام الغول، وفايز عيد أبوزينة، وإسلام مسعد الدسوقي، وأحمد فؤاد عبد الغني.

وقضى الحكم بالسجن المؤبد غيابياً ضد 35 متهما، وبين السجن المشدد 15 عاما و3 أعوام، لعدد من المهمين وتبرئة عدد آخر منهم ، وبعدم اختصاص محاكمة البعض، وبإنقضاء الدعوى ضد متهم واحد بسبب موته.

دمشق تسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مخيم اليرموك

سوريا: المعارضة تنفي تبادل أسرى بين «قسد» و«داعش»

لاجئون في مخيم اليرموك قرب دمشق

عواصم – «وكالات» : نفت مصادر في المعارضة السورية، الثلاثاء، صفقة تبادل بين قوات سوريا الديمقراطية «قسد» المدعومة من الولايات المتحدة، وتنظيم داعش في محافظة دير الزور شرق سوريا.

ونفى مصدر في مجلس دير الزور المدني التابع للمعارضة السورية، أي «تبادل لأسرى بين قسد، المدعومة من القوات الأمريكية، مقابل إطلاق سراح مسلحين من تنظيم داعش في محافظة دير الزور، وأن كل المتداول اليوم حول صفقة تبادل هو عار عن الصحة تماما».

وكشف المصدر، أن «تنظيم داعش يعتقل 5 جنود من القوات الأمريكية، أسروا منذ شهرين في معارك للسيطرة على حقول نفط في ريف دير الزور الشرقي».

وأكد في الوقت ذاته «وجود عشرات الأسرى من مجلس دير الزور العسكري التابع لقوات سوريا الديمقراطية لدى تنظيم داعش لذي أسرهم في هجومه منتصف الشهر الماضي، على مخيم قرب بلدة هجين، إضافة إلى عشرات الأسرى عند استعادة التنظيم بلدتي السوسة والباغوز منذ أسبوعين».

يذكر أن مصادر محلية في محافظتي دير الزور والحسكة شمال شرق سوريا، والتي كان يسيطر على أغلب أراضيها مسلحون تابعون لداعش بين 2016 و2017 قالت إن «طائرات تابعة للتحالف هبطت في مناطق سيطرة التنظيم ونقلت عناصر من تلك المناطق».

من ناحيته أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، بتراجع وتيرة القتال ضمن الجيب الأخير للتنظيم داعش وأطرافه في القطاع الشرقي من ريف دير الزور.

وقال المرصد، في بيان صحافي أمس، إن وتيرة الاشتباكات بين داعش وقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، تراجعت منذ ما بعد منتصف ليل الإثنين، باستثناء عمليات استهداف متقطعة بالرشاشات الثقيلة والمتوسطة وبالقذائف، تزامناً مع تحليق للطائرات الحربية التابعة للتحالف الدولي في سماء المنطقة، واستهدافها للمنطقة بين الحين والآخر.

وأشار إلى مقتل 30 عنصراً من داعش على الأقل، خلال الـ24 ساعة الأخيرة، جراء القصف من قبل طائرات حربية والقتال الذي دار بينهم وبين قوات المهام الخاصة في وحدات حماية الشعب الكردي.

وحسب المرصد، فإن القوات الخاصة ضمن قوات سوريا الديمقراطية، تمكنت من استعادة جميع النقاط التي تقدم إليها تنظيم داعش أول أمس الأحد، في منطقة البحرة بالقطاع الشرقي من ريف دير الزور.

من جهة أخرى أعلن نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، أن السلطات السورية أعدت خطة لإعادة جميع اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يقطنون في اليرموك إلى المخيم قرب دمشق، والذي دمرته سنوات طويلة من الحرب.

ويقع مخيم اليرموك جنوب دمشق، واستعادته قوات النظام من المتطرفين في مايو الماضي.

وقال المسؤول السوري في مقابلة مع تلفزيون المنار الذي يبث من بيروت: «هناك جهود تبذل لإزالة الألغام التي خلفتها الجماعات المسلحة في مخيم اليرموك خاصة داعش»، مؤكدا أنه «لا مانع في أن يكون هناك دور للسلطة الفلسطينية أو منظمة الأونروا في إعادة إعمار مخيم اليرموك».

واتهم المقداد «دولاً بعرقلة عودة اللاجئين السوريين والفلسطينيين إلى مناطقهم رغم التسهيلات»، دون أن يذكر هذه الدول بالاسم.

وأنشئ مخيم اليرموك في الخمسينات لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا أراضيهم بعد إعلان دولة اسرائيل في 1948، إلا أن المخيم تحول على مر السنين إلى حي سكني مجاور للعاصمة يستقبل فلسطينيين وسوريين أيضاً.

وسيطر داعش على المخيم في 2015 قبل أن يضطر إلى الانسحاب منه تحت ضغط هجمات قوات النظام.

وعاد عدد قليل من السكان الى المخيم، ولم تبدأ عمليات إعادة إعماره بعد، ويجري العمل فقط على إزالة الأنقاض.

من ناحية أخرى سقطت شظايا قذائف من اشتباكات في الجنوب السوري، على بلدة الرفيد الأردنية الحدودية مع سوريا، مساء الثلاثاء، متسببة في خسائر مادية، دون خسائر في الأرواح.

وقالت مصادر رسمية أردنية، إن «الشظايا سقطت على منزل، مسببة أضراراً مادية فقط».

وانقطع سقوط القذائف السورية على شمال الأردن، بعد استعادة قوات النظام السوري السيطرة عليها في الغسطس(آب) الماضي، بيد أن سكان محليين، أكدوا أنهم يسمعون منذ أيام أصوات اشتباكات في الجنوب السوري القريب من بلدة الرفيد بمحافظة إربد، خاصة في منطقة حوض اليرموك.

وكان تنظيم داعش الإرهابي يسيطر على حوض اليرموك منذ اندلاع الثورة السورية، بيد أن النظام تمكن قبل أشهر من سحقه والسيطرة على مناطقه.

ويعتقد سكان أن خلايا نائمة لتنظيم داعش عاودت الظهور في المنطقة، خاصة أن قوات النظام تفتقر للعنصر البشري للسيطرة على الجنوب بشكل كامل.

من جانب آخر لوّح وزير إسرائيلي، باستهداف الجيش الإسرائيلي لمنظومة S-300 الروسية التي نصبت أخيراً في سوريا، بعد إسقاط طائرة روسية بواسطة الدفاعات الجوية السورية بالخطأ، أثناء غارة إسرائيلية على مواقع للنظام السوري.

وقال وزير شؤون القدس والبيئة الإسرائيلي زئيف إلكين: «بإمكان إسرائيل استهداف منصات منظومة صواريخ S-300 في سوريا إذا أرادت ذلك».

وأضاف: «إذا أصابت منظومة S-300 طائراتنا العسكرية أو التجارية، سنهاجمها، ويُمكن أن يتأذى أفراد الجيش الروسي من ذلك، ونأمل ألا يتدخل الخبراء الروس لحماية المنظومة إذا اضطرت إسرائيل إلى مهاجمتها».

ولم ينجح تزويد روسيا للنظام السوري في وقف قصف الأراضي السورية من قبل الطائرات الإسرائيلية، إذ شنت طائرات إسرائيلية غارات على قاعلة أسلحة قالت وسائل إعلام إسرائيلية إنها كانت في طريقها لحزب الله في لبنان عبر الأراضي السورية، في نهاية الشهر الماضي.

وأعلن أكثر من مسؤول إسرائيلي أن تل أبيب لن تتوقف عن استهداف الأهداف العسكرية للنظام السوري، رغم إعلان روسيا منطقة حظر طيران فوق الساحل السوري، وتزويدها الجيش السوري بمنظومة الصواريخ الدفاعية الحديثة.